

رأي



د. محمد عبد الرحمن الصراوي

المشاركة صوتاً وترشحاً

لا شك أن تحسين المحكمة الدستورية في حكمها التاريخي الذي صدر في 16/6/2013 حول الصوت الواحد يعتبر بمنزلة القفزة نحو آفاق مستقبلية وتنموية لم تشهداها الكويت من قبل، فبرأيي المتواضع تلك كانت حقبة وهذه حقبة جديدة من نوع آخر، فالكثير من الزملاء من وقف مع هذا الحكم بروية يملؤها التفاؤل من حيث النظرة الثاقبة في التعامل مع المعطيات المستقبلية، ووصول الكفاءات المتمكنة بالأوضاع الحالية واستشراف للمستقبل سيعزز من الصوت الواحد، ولا بد من المشاركة في إعطاء الصوت لأولئك المرشحين الذين يحملون في جعبتهم تلك الأفكار النيرة المتعلقة بأمور التنمية المختلفة، وحرى بنا تلمس تلك القضايا حيث لا يختلف اثنان حول الظروف السائدة محليا وإقليميا، فإننا بأمس الحاجة الى تلك البرامج التي تحقق قفزات نوعية تسابق الزمن مؤشراتنا وتطبيقاتها. والكويت اليوم بحاجة الى كتائف الجهود من أجل تصحيح الوضع الحالي كما أننا بحاجة الى عمل الفريق الواحد لتحقيق التكامل في العطاء.

ان نزول الكفاءات في الانتخابات المقبلة، خصوصا بعد تحسين الصوت الواحد دستوريا، والاقبال النوعي والكمي، سيكونان أمرا ملاحظا أكثر مما مضى، فالكثير ممن يرغب في النزول لتأدية واجب العمل والمشاركة في اتخاذ القرار وهذه جزء من مسؤوليتنا نحو هذا الوطن المعطاء.

والعمل البرلماني ليس مقصورا أو حكرًا على فئة معينة من أبناء المجتمع، بل انه مجال مفتوح للمشاركة الشعبية ومن مختلف أطراف المجتمع للمساهمة في البناء والعطاء تحقيقا لفلسفة التكامل في المخلات يحقق التكامل في المخرجات. ومن ميزات العرس الديموقراطي تلك الندوات والمحاضرات وورش العمل التي لا تخلو من المناقشات والمداخلات ليعطي كل مرشح ما في جعبته من أفكار وبرامج وفي نهاية المطاف ورقة واحدة وبها اسم واحد حسب قناعة الناخب بما سمع وشاهد.

كما أن مواضع العمل البرلماني ليست مقصورة على التعامل مع قضايا المال العام كما شهدنا في أكثر من دورة، بل ان هناك أمورًا لا تقل أهميتها عن ملاحقة الفساد والرشاوى مثل التعليم العام والجامعي والخاص والخدمات الصحية والإسكان والمشاريع التنموية التي لاتزال حبيسة الأدرج مثل تنمية الجزر والعمل على تنوع الدخل القومي والطاقة البديلة وقضايا حماية البيئة والاهتمام بنشأة الفرد وعلينا مسؤوليات كبيرة في التعرف على قضايا المجتمع التي تمس الفرد مباشرة.

إن لتكن انطلاقتنا من واقع الشعور بالمسؤولية والدافع بالمشاركة ودعم الألكفاء من أبناء المجتمع ومن لديهم اطلاع بمجريات الأمور وخصوصا أولئك الأمناء على الكلمة وبأسطي أيدي التعاون الى جميع فئات المجتمع من دون تمييز.

يسألون عن



dr.f.alshaiji@hotmail.com

د.فاطمة الشايحي

حرية الرأي

وضع أصحاب الشأن مفهوم حرية الرأي في مشكلة عندما تمت معالجته مع حرية التعبير ويمكن لنا النظر في المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فالمعالجة أدت إلى صعوبة استيعاب الإنسان العادي لكيفية التعامل مع حرية الرأي. كما ساعدت على إتاحة الفرصة للمغرضين والمنفعين من استغلال المعالجة الريفية للمفهومين بغرس فكرة عند العامة أن لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه، دون أن يوضحوا كيف يمكن لنا تكوين رأي. وكيف يمكن لنا التعبير عنه. والغرض من ذلك هو الفوضى ودفع الإنسان العادي لخرق قوانين ومن ثم استغلاله كورقة استعطاف أمام الرأي العام.

ولكن يجب أن يعرف كل إنسان أنه كما أن له الحق في اعتناق الرأي والتعبير عنه، فإن عليه واجبا أيضا. لذا علينا أن نقرأ ما يتبع الفقرة الثانية من المادة (19) للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تؤكد أن على الفرد واجبات ومسؤولية خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة». وهناك فارق كبير بين التعبير عن الرأي ونقل معلومة أو إفشاء سر.

ولكي نعالج المشكلة التي حدثت وتم استغلالها يجب علينا أن نعرف أن هناك فارقا كبيرا بين المفهومين، فحرية الرأي وجهة نظر، أما حرية التعبير فهي أسلوب. مما يعني أننا ننقل من النظرية إلى التطبيق، وإلى أن ننقل إلى الأسلوب لا بد أن يضع الفرد في اعتباره عدة تساؤلات عن الرأي الذي تكون لديه، منها: ما الأساس الذي بنى عليه رأيه؟ فكري، أم ديني، أم علمي، أم وطني، أم عاطفي، وهذا التساؤل مهم جدا فهو يوضح الفرق بين التعبير عن الرأي ونقل معلومة أو إفشاء سر.

فهناك من يعتقد أن نقل معلومة حرية رأي وتعبير، لكن نقل المعلومات لها قنواتها الخاصة وقانون يحمي صاحب المعلومة وناقليها والمجتمع. ومن ثم ينتقل إلى السؤال الآخر، كيف يكون رأيا؟ في هذه الحالة أنت تحتاج إلى صياغة رأيك بطريقة تتناسب مع الأساس الذي ارتكزت عليه، أنت بالطبع تحاول أن تعرف ما هو موقف الآخر من رأيك؟ لذا يجب عليك أن تشرح وتوضح ما تعنيه ليس بالطريقة التي تراها مناسبة لك فقط. بل أيضا بالطريقة التي تناسب الآخر كي يستوعبها، وأنت ستطالب بذلك عندما يكون لك موقف من الرأي الآخر، فأنت لن تستوعب الآخر إلا إذا اتخذ رأي أو موقف تجاهه إلا عندما يكون هو واضح ومقنع، وهناك سؤال مهم جدا يجب أن تطرحه على نفسك وهو: ماذا سيقدم رأيك للمجتمع؟ أنت هنا تحتاج إلى دراسة لمنطلقات المجتمع وعاداته وتقاليده وإمكانياته والقدرات المتاحة التي يمكن لك أن تستغلها لتعزيز رأيك. وبعد هذه العمليات التي تحتاج إلى أن تعبر عنه وهنا سنتنقل إلى الأسلوب الذي سنتجعله وسيلة للتعبير عن رأيك وهو موضوع المقال القادم.

36م



a.alsalleh@yahoo.com

عبد الهادي الصالح

مصر أم الدنيا التي كانت تفتح ذراعيها لكل الناس بكافة مشاريهم الدينية والسياسية، بل وتفيض بعلمائها ومهنييها وسياسيها وإعلاميها.. الخ أقطار العالم يقدمون خدماتهم الجليلة للإنسان أيا كانت هويته. إنهم الطيبون الشرفاء الذين هم بوابة الدفاع عن أمة الإسلام والعروبة عندما أضحت مصر بأبنائها البررة ضمن حروب عدة ضد العدو الصهيوني! ما بال المصري يتقمص اليوم دور الأبراهي العنيف يذبح وينحر ويحرق

ادخلوا مصر

إن شاء الله

أمين

صدي الأحداث



almutairidel@hotmail.com

عادل عبد الله المطيري

هل بدأ شبح الحروب الطائفية يطل بوجهه الكريه على منطقتنا العربية بل الإسلامية ككل، هل يعي الجميع مخاطر الحروب الطائفية، وأنها تعتبر من أسوأ أنواع الحروب على الإطلاق وأكثرها وحشية وقذارة، فلا فرق فيها بين الحجر والبشر، ولا الكبير والصغير ولا الرجال والنساء، هي حرب عمياء لا تميز بين ضحاياها، وشعواء لا تبقي ولا تذر. إذا كانت الحروب بين الدول تستبجح الأرض، فإن الحروب الطائفية تستبجح العرض.

عصر الحروب

الطائفية

تلك المقدمة كان لا بد منها لوصف المخاطر التي تهدد منطقتنا وصفا دقيقا، والتي لن تنهكها فحسب بل ربما تبديها، هل نحن في زمن الحروب الطائفية؟ للأسف، الإجابة عن هذا التساؤل ربما تكون بنعم، فأعداؤنا أحسنوا تجهيز الساحة لتلك الحرب الطائفية منذ حرب العراق عام 2003 حيث مكنا لسيطرة الطائفيين عليها، مرورًا باغتياي الحريزي 2006 وتهميش المسلمين

ويسحل ويمثل بجثث الأبرار من بني جنسه الأدمي، انها ثقافة الكراهية والعصبية الطائفية المقيتة، وهي ثقافة دخيلة على المصريين الذين تربوا على التعددية الدينية الإسلامية والمسيحية وغيرها بكل مدارسها المذهبية. يشهد على ذلك تاريخها وآثارها ومرائد أهل البيت عليهم السلام ودور العبادة المتعددة بكل حرية.

الجميع يتفهم دوافع المصادمات الكريهة بين مؤيدي الرئيس مرسي ومعارضيه، لكن بأي

السنة والمسيحيين أمام الطائفيين في لبنان، حتى أحداث البحرين الأخيرة وما جرى من الاستقواء بالطائفة هي جزء لا يتجزأ من المشهد البارونامي الطائفي، بل إن فشل الدولة في اليمن وما حدث من تقوية نفوذ الحوثيين فيها، والذين انتهجوا نهجا عنيفا تجاه المجتمع اليمني تارة وتجاه السعودية تارة أخرى، كان حلقة في سلسلة الطوق الطائفي الذي أحكم قبضته على رقبة الأنظمة المعتدلة في الخليج.

وأخيرا كانت القنبلة النووية الطائفية التي تفجرت في سورية، حيث يستغل البعثيون هناك الطائفة العلوية والشيعية بكل قذارة للدفاع عن حكمهم العلماني، ويسارع الطائفيون بكل حماسة للدفاع عن نظام بشار اللاديني، ما يرتكب الآن في سورية من أعمال وحشية يبدو أنها مرشحة للانتقال إلى لبنان مملكة الطوائف بامتياز. أتمنى من العقلاء أن يدركوا حقيقة الأمر، وهو أن الشعوب تريد الحرية والتقدم وإسقاط أنظمة

مبرر يقتل الأبرياء، لا جريمة لهم إلا أنهم مصريون شيعة! وهي قضية دينية بحثة بدوافع العصبية الطائفية،وصفها الأزهر الشريف بأنها من أكبر الكبائر! وهي ترتكب بعد مجازر بين المسلمين والمسيحيين قبل عدة أشهر، والله أعلم الى أين يسير المصريون في استيراد ثقافات التكفير وتبني أدوات النحر والسحل فهل يأمن الإنسان أيا كان دينه ومذهبه على نفسه بعد اليوم ويدخل مصر أمنا؟!

التخلف الديكتاتورية، والأخيرة تدافع عن حكمها الذي تعتقد باطلا انه حق مكتسب لها دون سواها، فتستحضر الدين وتستخدم الطائفة لكسب الاتباع لها، حيث لا تملك أي شرعية قانونية أو دستورية للاستناد إليها، فلا تتخدعوا فيهم أيها الطائفيون. لسنا ببعيدين عن أحداث الحرب الأهلية اللبنانية المروعة التي استمرت 15 عاما، ولا مذابح رواندا العرقية بين التوتسي واليهوتو ولا مذابح الصرب في البوسنة، فلا تمدروا أنفسكم بالطائفية فهي أكثر فتكا من أسلحة الدمار الشامل. قديما قال زهير ابن ابي سلمى واصفا الحرب الأهلية الطاحنة بين عبس وذبيان :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم متى تبعوها تبعوها ذميمة وتضرى إذ اضريتموها فتضرم فتعركم عرك الرحي بثقالها وتلق كشافا ثم تنتج فتنتم فنتج لكم غلمان أشام كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتقطم



daliLalkhumsan@hotmail.com \_ twitter@bnder22

دالي محمد الخمسان

اشدتت يجب الخضوع لمعالجة من اخصائي نفسي متخصص. ولكن السؤال المهم هو كيف نتخلص من تلك الأمراض النفسية؟ وما العلاج الشافي والناجح؟ إن ديننا الإسلامي هو البلسم والعلاج الشافي لكل الأمراض النفسية، فالإيمان بالله واليوم الآخر شفاء للنفس والذكر راحة لها والقرآن الكريم اطمنان لتلك النفس الضعيفة، حيث يقول سبحانه وتعالى: (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب) «الرعد 28»، وقال سبحانه: (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خسارا) «الإسراء 82».

يقول المفكر الإسلامي د.أحمد شوقي إبراهيم أستاذ أمراض الباطنة والقلب: الصلاة هي علاج نفسي حيث لها خمس فوائد هي: الاندماج في المجتمع، وتنمية عاطفة حب الغير، وإزالة الكراهية. وتربية الروح على الانتماء، فهي شفاء للبشرية كلها حيث يقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا استعينوا

بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين) «البقرة 153»، فالمصلي تظهر عليه علامات الرضا والارتياح والهدوء التام. كذلك الصوم شفاء نفسي فعال فهو يمنع الشهوات ويربط العبد بربه، فلا ينزلق ولا يمرض نفسه ولا يتجه للمعاصي، كما أن الحج شفاء أيضا فيتعلم الإنسان أنه فرد مكلف في مجتمع كبير، ويتعلم التواضع وتحمل المشاق، كما أن الزكاة علاج للنفس في تخلص الإنسان من الأنانية وشروط حب الذات، أو الانطواء وتجعله إيجابيا محبا للآخرين فتستريح نفسه وروحه.

ما أعظم الله الرحيم بعباده والشافي المعافي وما أعظم رسولنا الكريم صلي الله عليه وسلم الذي وضع لنا أسلوب الحياة وراحة النفس وما أعظم الدين الإسلامي وتعاليمه التي شملت كل شيء.

لا تقلق وربك الله فنحن لا نحسن التدبير وخالقنا العظيم هو وحدة مدير الأمور حفظنا الله وإياكم من اعتلال النفوس وهون علينا آثارها.

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

@thar29

ذعار الرشيدى

إبطال وتغيير

وكشف المستور

سأعيدها مرة أخرى، مجلس يوليو 2013 سيبتل، وذلك في حال وصلنا إلى يوم الاقتراع بعد أقل من شهر، وخلال هذه الفترة من المنتظر أن تستجد أحداث ربما تؤدي إلى تغيير مسار يوم الاقتراع وربما تغيير وقته، وهذه تكهنات لا معلومات، لكن المؤكد أنه في حال وصلنا إلى يوم الاقتراع وسط هذا التدافع الهائل وغير المسبوق للترشيح اعتقد أن خارطة المشهد البرلماني ستتغير وبنسبة تتجاوز الـ 60% عما كانت عليه في المجلس المبطل السابق.

وبغض النظر عن الكتل السياسية المقاطعة والحسابات السياسية التي ستظهر لنا في آخر يومين من تسجيل الترشيح، فكل المعطيات الحالية تؤكد أن نسبة التغيير الـ 60%، خاصة أن حسابات المقاطعة اليوم تختلف عن حسابات مقاطعة مجلس ديسمبر 2012، فمقاطعة أمس كانت تستند إلى قواعد ثابتة ونفس سياسي واضح وتوجه رافض لرسم الصوت الواحد لعدم وضوح الرؤية، لكن بعد حكم المحكمة الدستورية فقد أصبح لكثير من المقاطعين أو ممن «ادعوا المقاطعة» عذر في حكم المحكمة الدستورية لخوض الانتخابات وتشجيع قواعدهم الانتخابية على خوضها، لذا لن تكون المعارضة غير ذات تأثير على الأقل وإن كان لها تأثير لن يكون واضحا كما حصل في الانتخابات السابقة.

يعتقد كثير من المراقبين أن المجلس القادم عرضة للإبطال، ذلك لسبب بسيط جدا هو أن حكم المحكمة الدستورية الأخير في إبطال مجلس ديسمبر 2013 كان بحاجة إلى توضيح بل إلى تفسير، لكن بما أن الأمر ترك للحكومة لتفسره وفق ما أصدرته لاحقا، فهذا يعني أن باب الطعن سيظل مفتوحا على مصراعيه، لمزيد من الطعون في المجلس القادم.

عندي إحساس غريب ولأول مرة اشعر به، أن الحكومة «الرشيدة».. مالها علاقة باللي قاعد يصير!

توضيح الواضح: مع إغلاق باب الترشيح ستتضح وبشكل جلي 75% من الوجوه التي ستصل إلى المجلس، لأن القسمة على واحد أسهل وبكثير من القسمة على أربعة.